الموضوع: دعوة لتقديم مدخلات بشأن التقرير المواضيعي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان حول "أفضل الممارسات في مساهمة التنمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19"

تهدي المفوضية السامية لحقوق الإنسان تحياتها إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وتتشرف بدعوتها إلى تقديم مساهماتها في الدعوة المتعلقة بالتقرير المواضيعي وفقاً للقرار A/HRC/RES/53 /28

بعنوان "أفضل الممارسات في مساهمة التنمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التعافي من جائحة كوفيد 19" المقرر عرضه على الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.

وتمشيا مع تركيز القرار على الفقر وعدم المساواة، سوف يستكشف التقرير الممارسات الواعدة والدروس المستفادة في مجال السياسات الإنمائية والاقتصادية في خطط التنمية الوطنية، وأطر المالية العامة وإدارة الديون، والاستراتيجيات وغيرها من المجالات ذات الصلة التي ساهمت في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. حقوق الانسان. وفي هذا الصدد، يطلب المكتب مدخلات بشأن ما يلي:

| **الرقم** | **الأسئلة التوجيهية** | **الجهة المعنية** | **رد الجهة** |
| --- | --- | --- | --- |
| **1** | أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن السياسات أو المبادرات أو الآليات أو الضمانات أو حزم الطوارئ التي وضعتها حكومتك لمعالجة الفقر المتزايد وعدم المساواة في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19 والتي ساعدت في تعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في في التنمية. |  | انطلاقا من مبدأ السعي المستمر لتطوير برامج الدعم المقدم للمواطنين:* تم مؤخراً رفع مبلغ المساعدة الاجتماعية بحيث لا تقل عن 77 دينارا شهريا للفرد الواحد و132 دينارا للأسرة المكونة من فردين و28 دينارا لكل فرد من أفراد الأسرة التي يزيد عددها عن ذلك.
* تم زيادة الدعم المالي لمحدودي الدخل بنسبة 10% وذلك بدءاً من يناير 2022، تنفيذاً لعدد من التشريعات الصادرة في هذا الشأن
* **تم** زيادة المخصصات الشهرية لأصحاب الإعاقات الشديدة بما لا يقل عن 200 دينارا شهريا على ألا يؤثر صرف هذا المخصص على أية حقوق او إعانات أخرى مقررة له بموجب أي قانون آخر.
 |
| **2** | هل يمكنك تسليط الضوء على المبادرات أو الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها في حماية حقوق الفئات المحرومة ومنع تخلفها أكثر؟ |  | تحرص مملكة البحرين على رعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الظروف ، ناهيك عن تكثيف جهودها في ظل الظروف الاستثنائية العالمية، وقد قدمت كافت المساعي والتجهيزات لتجاوز المملكة جائحة ( كوفيد- 19 )بأقل الخسائر والتبعات ، وحيث ان فئة ذوي الاعاقة تعتبر من الفئات الصحية الحساسة التي تتطلب رعاية خاصة فقد حرصت المملكة عبر كافة الوزارات استمرار الخدمة لهم وفق اجراءات وقوانين وضعتها المملكة . وحيث أن وزارة التنمية الاجتماعية  تقدم قائمة متكاملة من الخدمات الرعائية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق المراكز والدور التابعة لها، بالإضافة إلى الدعم المادي واللوجستي للمراكز التأهيلية الأهلية والخاصة العاملة في مجال الإعاقة، ومع أول ظهور لمرض فايروس كورونا كوفيد 19، وفي ضوء الاحتياطات التي اتخذتها المملكة للحد من انتشار الفايروس وكإجراء احترازي للاطمئنان على سلامة الطلبة والمواطنين وبناءً على توجيهات اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، تمّ تعليق الدراسة والأنشطة والبرامج في كل المراكز والدور التأهيلية الحكومية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، والمراكز الأهلية والخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة المرخصة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، منذ نهاية فبراير 2020 حتى انتهاء الجائحة . وقد قامت الوزارة بمجموعة من الإجراءات في ضوء توقف الخدمة في المراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة منها:1. تفعيل خدمة التعلم والتدريب عن بعد في أغلب المراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة. حيث تمّ تطبيق الدروس الإلكترونية وجلسات التأهيل من خلال أنظمة التعليم عن بعد والاستشارات الإلكترونية مع الاخصائيين العاملين في المراكز التأهيلية، وارسال تقارير أسبوعية للإدارة للوقوف على نقاط القوة والضعف لمستوى التحصيل للطلبة المستفيدين في المراكز التأهيلية.
2. متابعة المراكز المرخصة من قبل الإدارة والحاصلة على ترخيص من هيئة تنظيم المهن والخدمات الحصية (نهرا) لتقديم خدمات جلسات فردية في العلاج الطبيعي وجلسات النطق بموافقة نهرا.
3. متابعة كافة اتصالات ومخاطبات رؤساء المراكز والعاملين وأولياء أمور المستفيدين من خلال العديد من قنوات التواصل تتمثل في: الهاتف، البريد الإلكتروني، البرامج الاجتماعية. (Social Media)، نظام تواصل لشكاوى واقتراحات المواطنين، نظام التراخيص الإلكترونية.

ولإيجاد بدائل وحلول لتعثر مستوى الأطفال وشكاوى أولياء أمورهم جراء توقف خدمة البرامج وجلسات التأهيل في المراكز التأهيلية قدمت الوزارة للجنة التنسيقية بقيادة سمو ولي العهد والمجلس الأعلى للصحة مقترح استئناف الدراسة في المراكز التأهيلية بضوابط محددة حيث تمت الموافقة على المقترح والبدء الفعلي في منتصف يونيو 2020.  كما أن الوزارة قامت بالاستعانة بمجموعة مدربة على الرقابة والتفتيش من فريق البحرين التطوعي للقيام بالزيارات التفتيشية للمراكز التأهيلية العاملة في مجال الإعاقة بشكل يومي للتأكد من التزام وتقيد المراكز بالضوابط والاشتراطات المعتمدة من المجلس الأعلى للصحة.إضافة الى ذلك استمرت خدمات الرعاية الايوائية في الدور والمراكز الخاصة بالأشخاص ذوي الاعاقة مع اخذ التدابير والاجراءات الاحترازية بالتعاون مع وزارة الصحة، عبر التنسيق والتنظيم لزيارات من فريق التصدي لفايروس كورونا، وفتح خط ساخن بين الوزارتين في حال ظهور اي اعراض على احد النزلاء، وكان ذلك منذ بدء الجائحة وحتى انتهائها.كما أن هناك العديد من الخدمات المساندة والبرامج المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة التي لم تتأثر تأثرًا مباشرًا في تقديم الخدمة تتمثل في استمرارية تقديم الدعم المالي والفني للمراكز الأهلية العاملة في مجال الإعاقة إذ يقدر الدعم مليون ومائتين دينار وبلغ عدد المستفيدين في المراكز الأهلية (735) مستفيد لعدد أحدى عشر مركز أهلي، واستمرار الشراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية في تشغيل الوحدات المتنقلة لذوي الإعاقة والاستمرار بخدمة تدريب السياقة لذوي الإعاقة بالشراكة مع الإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية، كما أن الوزارة مستمرة في البث في طلبات المواطنين في خدمة مخصص الإعاقة، وخدمة توفير الأجهزة والمعينات للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنّ الوزارة قامت بالتنسيق والتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لتدشين بطاقة الهوية الوطنية للمواطن والمدمجة بها نوعية الإعاقة.ومع حرص وزارة التنمية الاجتماعية على اخذ التدابير اللازمة لتخفيف أثر الجائحة على الاشخاص ذوي الاعاقة وتكاثف الجهود بين كافة الوزارات وتعاون اولياء الامور، كان للأشخاص ذوي الاعاقة دور في جهود الاستجابة للوباء والتعافي منه. وفي إطار مكافحة فيروس كورونا تحت مبدأ "الصحة للجميع" تم التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في جميع دور الإيواء والرعاية وذلك لتوفير أكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية لتلبية متطلبات المستفيدين والمقيمين بتلك الدور، بالإضافة إلى التعاون مع فريق البحرين لمكافحة هذه الجائحة من خلال تنفيذ توجيهات وقرارات الفريق المتخذة لحماية المجتمع البحريني، وعليه تم اتخاذ الإجراءات التالي:1. تم ضمان توفير حق الرعاية والمتابعة الصحية والتطعيمات لجميع المقيمين والمنتسبين لدور الإيواء ومرافقيهم من دون تمييز، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للحالات القائمة وفق أعلى المعايير من خلال الطواقم التمريضية المؤهلة الموجود بتلك الدور.
2. هذا بالإضافة إلى التأكد من التزام جميع العاملين بالدور بالاحتياطات الصحية اللازمة والتطعيمات، واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية المطلوبة بما يحفظ سلامة وصحة جميع المقيمين والعاملين في الدار ولعدم نقل العدوى لهم.
3. تعليق المنشورات والتوجيهات الصحية والإدارية في جميع أرجاء ومرافق الدور والمراكز وذلك لنشر الوعي والتنبيه بالجائحة والتعريف بالإجراءات الواجب اتباعها من قبل الجميع.
4. في مجال تواصل المقيمين مع أهلهم وأقاربهم فقد تم تحديد زيارات الأقارب للمقيمات في الدار مع الأخذ في الاعتبار التباعد الاجتماعي بينهم، وطلب الإفصاح عن أخذهم التطعيمات المطلوبة من خلال تطبيق (مجتمع واعي) وتم تفعيل خدمة الاتصال المرئي للتواصل بين المقيمين وذويهم، وذلك بعد أن توقفت الزيارات حفاظاً على صحة وسلامة المقيمين وذويهم.
5. تم توفير المستلزمات الخاصة بالصحة ومقاومة هذه الجائحة كالكمامات وأدوات التعقيم وفحص الفايروس لجميع المقيمين بالدور دون تمييز، إلى جانب تخصيص غرف عزل عند دخول الحالات الجديدة للدار أو عند الشك في إصابة أي من الحالات الموجودة بالدار حتى يتم التأكد من سلامتهم.
6. تم اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية وتنفيذ جميع القرارات الصادرة في إطار مكافحة فيروس كورونا (COVID-19) بهدف حفظ صحة وسلامة المقيمين والمستفيدين من خدمات الإيواء.
7. سعت الدور إلى تجنب الاختلاط والحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي للحد من انتشار الفيروس بما يحفظ صحة وسلامة كافة المقيمين والموظفين.
8. تم الحرص على تنفيذ العديد من البرامج الترفيهية الداخلية، والورش والمحاضرات التوعوية عن بعد لكافة المقيمين بتلك الدور، وذلك للترفيه والاستفادة من أوقات فراقهم.
9. توفير المستلزمات الطبية وأدوات النظافة للحفاظ على سلامة وصحة المقيمين والموظفين حيث تم التأكد من التعقيم الدوري لمباني دور الإيواء للحد من انتشار الفيروس، كما تم توفير أجهزة قياس درجات الحرارة، وفي حال دخول أي فرد من خارج الدار يتم قياس درجة حرارته وتزويده بالأدوات الصحية اللازمة من قفازات ومواد معقمة وكمامات والحرص على تطبيق التباعد.
10. حرصت الدور على عدم تؤثر الظروف الاستثنائية لانتشار الفيروس على سير عملية التعليم للمقيمين، وذلك عن طريق تيسير استخدام الحواسيب واللاب توب للدراسة عن بعد ولمتابعة الحصص الدراسية عبر البوابة التعليمية بوزارة التربية والتعليم والتي تعتبر حلقة وصل رقمية تربط بين المعلمين والطلبة، وتأتي لتكون خطوة لتعزيز حق المقيمين في التعليم.
11. جاءت جهود الوزارة في توفير الحماية من فايروس كورونا في جميع دور الرعاية والايواء متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وما دعت إليه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتوصيات منظمة الصحة العالمية. وكان تعاون ودعم جميع الجهات الحكومية مع الفريق المعني بمكافحة الجائحة داعماً لنجاح الحد من انتشار فيروس كورونا، خاصة بين الفئات المستفيدة من خدمات الايواء والموظفين العاملين على تلك الخدمات.

أما فيما يخص المبادرات الخاصة بإدارة الإرشاد الأسري أثناء جائحة كورونا فقد أطلقت الوزارة مبادرة "جمعنا بينكم"، التي تهدف إلى بحث ودراسة المعوقات أمام تنفيذ الزيارات الأسبوعية بين الآباء والأبناء بشكل ودي، وتعزيز الحوار والتواصل الاسري بين الوالدين بما يخدم مصلحة الأبناء لتنفيذ الزيارات في جو آمن، إلى جانب التنسيق بين الوالدين لتنفيذ الزيارات الأسبوعية وإيجاد البدائل المناسبة للزيارات في حال تعذرها كالمكالمات الهاتفية الصوتية و المرئية، علاوة على تقديم الدعم النفسي للأطفال وأسرهم المتضررين من توقف الزيارات وتقديم الاستشارات الأسرية والتوعوية الالكترونية لأسر ، للتأكيد على التواصل الأسري والتعامل الإيجابي في ظل جائحة كورونا، حيث ان هذه الزيارات الاسرية تساهم في توطيد العلاقات الاسرية لما لها من تأثير ايجابي على صحة الطفل النفسية، ولاستمرار تلقي الطفل الرعاية التربوية والاجتماعية من خلال لقاءه بوالديه بشكل منتظم وآمن، وتجنب الاثار النفسية على الطفل من وقف هذه الزيارات الاسرية. ولا يخفى عليكم أن نجاح بعض الأسر في تنفيذ الزيارات بشكل ودي حقق ما نسعى اليه في عزل الطفل عن أي خلافات تقع بين الأطراف وحقق قدر من الاستقرار النفسي والاجتماعي و الاسري للأطفال و ذويهم. وقد نجحت المبادرة خلال الفترة السابقة في تنفيذ الزيارات بشكل ودي لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والأسري للأبناء وذويهم، فبلغت نسبة الأسر المستفيدة من المبادرة 47.3% من إجمالي الأسر الصادر بشأنها أحكام قضائية، في حين بلغت نسبة الأسر التي توقفت عن تنفيذ الزيارات 38.8% لرغبتها في تطبيق الإجراءات الاحترازية والتواصل تقنياً عن بعد، إذ حرصت الوزارة في هذه الفترة على تعزيز الثقافة الأسرية لهذه المجموعة بهدف إيجاد البدائل المناسبة للزيارات كالمكالمات الهاتفية الصوتية والمرئية، وتقديم الدعم النفسي للأطفال المتأثرين من توقف الزيارات، فضلاً عن تقديم الاستشارات الأسرية والتوعية بشأن التواصل عن بعد لهذه الأسر، للتأكيد على التواصل الأسري والتعامل الإيجابي في ظل جائحة كورونا، علماً بأن 13.9% من إجمالي الأسر توقفت عن تنفيذ الزيارات لأسباب، منها الصلح بين الأزواج والرجوع إلى بيت الزوجية، أو تغيير حكم تنفيذ الأحكام القضائية. |
| **3** | هل يمكنك مشاركة المنهجيات الواعدة التي استخدمتها حكومتك في خطط التنمية الوطنية لمعالجة الفقر المتزايد وعدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب، في سياق تنفيذ خطة عام 2030؟ |  | **الرجاء النظر في الرد على السؤال 4** |
| **4** | هل يمكنك تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والأمثلة على الأطر الوطنية للتمويل العام وإدارة الديون أو السياسات أو القوانين التي تحيط بالالتزامات القانونية للدول بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق؟ |  | 1. **على المستوى الاقتصادي:**

**حرصت حكومة المملكة على ترجمة توجيهات وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، والذي لطالما اعتبر تحقيق الرفاهية ومقومات الحياة الكريمة لجميع المواطنين واجباً ومقوماً أساسياً نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومع تأثيرات الجائحة على الجانب الاقتصادي المشهودة عالمياً والتي قدرت بأكثر من 12 ترليون دولار وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد حققت المملكة نجاحاً ملحوظاً في الحد من الآثار المترتبة للجائحة على الجانب الاقتصادي، من خلال إنفاذ توجيهات جلالة الملك المفدى بإطلاق حزم مالية اقتصادية بقيمة 4.5 مليار دينار بحريني دعماً للمواطنين والقطاع الخاص، والتي عادلت 32.2٪؜ من حجم الناتج الوطني. حيث شمل الدعم المقدم من حكومة المملكة أكثر من 3 آلاف مؤسسة، و296 مؤسسة تم صرف الدعم لها بأثر رجعي، واستخدمت تلك الحزم المالية على النحو التالي:****أ‌. التكفل برواتب المواطنين المؤمن عليهم في القطاع الخاص للأشهر أبريل، ومايو، ويونيو 2020م. حيث بلغ عدد المواطنين المتكفل برواتبهم 90 ألف موظف بحريني مسجلين في مختلف الشركات والمؤسسات الخاصة في المملكة.** **ب‌. كما قامت حكومة المملكة أيضاً بالتكفل بدفع 50٪؜ من رواتب المواطنين المؤمن عليهم في المنشآت الأكثر تأثراً في القطاع الخاص ابتداء من يوليو وحتى نهاية العام 2020م.** **ت‌. كما تتكفل حكومة المملكة بدفع 50٪؜ من رواتب المواطنين في الشركات المتوقفة للأشهر يناير، فبراير، مارس 2021م.** **ث‌. التكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من أفراد وشركات للأشهر أبريل، مايو، يونيو 2020م، حيث بلغ أعداد المستفيدين أكثر من 380 ألف مشترك. فيما قامت حكومة المملكة بتوجيهات من لدن جلالة الملك المفدى بتمديد فترة الإعفاء حتى نهاية العام 2020م للمشتركين من المواطنين لمسكنهم الأول بما لا يتجاوز فواتير الفترة نفسها من العام الماضي لكل مشترك.** **ج‌. الإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية للأشهر أبريل، ومايو، ويونيو 2020م.** **ح‌. مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار.** **خ‌. إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة ابتداء من أبريل العام 2020م وحتى مارس العام 2021م.** **د‌. إعفاء الأنشطة التجارية التي اقتضت الضرورة وقف نشاطها بشكل كامل أو جزئي من بعض الرسوم المفروضة لدى هيئة تنظيم سوق العمل.** **ذ‌. حث مصرف البحرين المركزي جميع المصارف لتأجيل مدفوعات القروض للمواطنين المتأثرين من الجائحة بما لا يؤثر على سيولة المصارف وملائتها المالية.** **ر‌. رفع قدرة الإقراض للبنوك بما يعادل 3.7 مليار دينار لتأجيل الأقساط أو التمويل الإضافي للعملاء.** 1. **كما كان لمساهمات صندوق العمل (تمكين) الأثر البالغ في تخفيف آثار الجائحة على المشاريع متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة، إذ تتراوح القيمة المالية للدعم حسب حجم كل مؤسسة ما بين 1050 إلى 12 ألف دينار، فيما قدمت على الأوجه التالية:**

**أ‌. إعادة توجيه جميع برامج (تمكين) ومضاعفتها لدعم الشركات المتأثرة وإعادة هيكلة القروض المدعومة من قبلها.** **ب‌. برنامج (دعم استمرارية الأعمال) المعني بتوفير السيولة لمواجهة القصور التشغيلي للمشاريع متناهية الصغر في ظل جائحة كورونا.** 1. **على مستوى مراعاة الالتزامات السكنية:**

**قرر مجلس الوزراء تأجيل الأقساط المستحقة على الخدمات الإسكانية لدى بنك الإسكان لمدة ستة أشهر ابتداء من أبريل 2020م.** **وفي السياق ذاته، قرر مجلس الوزراء أيضاً إيقاف تحصيل الإيجارات من المستأجرين المنتفعين من المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان للأشهر أبريل، ومايو، ويونيو 2020م.** 1. **تأمين المخزون الوطني من الغذاء:**

**إنطلاقاً من حرصها على عدم تأثر المخزون الغذائي بالجائحة وتوفره بشكل كافي لجميع المواطنين والمقيمين، قامت حكومة المملكة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان توفير كميات كافية من السلع الغذائية وبأسعار معقولة.** **كما قامت أيضاً بتدشين نظام التجارة الإلكترونية والذي يتيح الفرصة لكافة الشركات والمؤسسات عرض جميع منتجاتها وخدماتها للمستهلكين.** 1. **ضمان سلامة العاملين في القطاعين العام والخاص بالتزامن مع الجائحة:**

**انطلاقا من حرص حكومة المملكة على صحة وسلامة كافة موظفيها في القطاع الحكومي، شرعت حكومة المملكة في اتخاذ الإجراءات التالية:****أ‌. تنفيذ الأمر السامي لجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه بتطبيق نظام العمل من المنزل للأم العاملة في الوزارات والهيئات الحكومية، مراعاةً لأهمية وجود الأم بجانب أطفالها في ظل الأزمة الراهنة.** **ب‌. تفعيل العمل من المنزل في الوزارات والمؤسسات الحكومية بنسبة 70٪؜ كحد أقصى مع مراعاة عدم تأثر الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، وحث القطاع الخاص على تطبيق العمل من المنزل إن توفرت الإمكانية لذلك.** **ت‌. تكليف كافة الوزارات والهيئات الحكومية بالتحول من النظم التقليدية إلى استخدام الأنظمة والوسائل الإلكترونية.** 1. **حماية وتعزيز حقوق العمالة الوافدة:**

**قامت حكومة المملكة متمثلةً بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية باتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية في مواقع العمل وأماكن سكن العمالة الوافدة بالتعاون مع القطاع الخاص لضمان صحة وسلامة العمّال الوافدين، بتشديد الرقابة والإجراءات التنظيمية في مواقع معيشتهم. فضلاً عن التحقق من ضمان التزام أصحاب العمل بالاشتراطات الواردة في قانون العمل في القطاع الأهلي، بما في ذلك صرف الأجور واستمرار خدمات تسوية المنازعات العمالية فرديةً كانت أو جماعية. حيث كانت الإجراءات على النحو التالي:****أ‌. عقد لقاءات بممثلي السفارات والبعثات الدبلوماسية للدول المصدرة للعمالة بمملكة البحرين وإبلاغهم بالإجراءات الوقائية الرامية إلى حفظ سلامة وصحة الجميع.** **ب‌. إجلاء وإيواء العمالة المتمركزة وسط العاصمة المنامة ومن ثم نقلها لمقرات خصصت لإيوائهم، وذلك بهدف تخفيض الكثافة العددية في المباني السكنية.** **ت‌. الإعفاء من كافة الغرامات والرسوم المترتبة على تجديد الإقامات المنتهية للعمالة الوافدة (غير النظامية).** |
| **الرقم** | **الأسئلة التوجيهية** | **الجهة المعنية** | **رد الجهة** |
| **5** | هل لديك منهجيات أو مؤشرات أو مقاييس بشأن حقوق الإنسان أو تقييمات الأثر على المساواة التي استخدمتها حكومتك في سياق تحليلات القدرة على تحمل الديون؟ هل هناك دروس مستفادة من أزمة الديون الماضية والمستمرة بشأن إطار المخاطر والقدرة على تحمل الديون وكيف يمكن تعزيزه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؟ |  | - |
| **6** | ما هي الإصلاحات الأكثر إلحاحا في نظرك للهيكل المالي الدولي لدعم جهود الحكومات للحد من الفقر وعدم المساواة وإعمال حقوق الإنسان؟ |  | * زيادة الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية وانشاء نظام شامل للضمان الاجتماعي لضمان الحد الأدنى من الدخل للفئات الأكثر ضعفا
* زيادة الحوكمة وتعزيز الرقابة
* الاستثمار في القطاعات الانتاجية لخلق فرص عمل جديدة وتعزيز مشاركة المجتمع والقطاع الأهلي في صنع السياسات الاقتصادية.
 |

يرجى مشاركة مدخلاتك على ohchr-sdgs@un.org أو Sakshi Rai (sakshi.rai@un.org) قبل 29 مايو 2024، ويفضل أن يكون ذلك باللغة الإنجليزية. يمكن إرفاق مواد داعمة إضافية بالطلب. بالنسبة لتنسيقات الملفات، يرجى استخدام word أوpdf. للاستفسارات، يرجى الاتصال بساكشي راي (sakshi.rai@un.org).

وتغتنم المفوضية السامية لحقوق الإنسان هذه الفرصة لتعرب مجددا للبعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن فائق تقديرها.